جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

٧/٤٠٦

حق المستهلك في العدول عن التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت في الفقه الإسلامي

(دراسة مقارنة)

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق)

إشـــراف

الأستاذ الدكتور

أبو السعود عبدالعزيز موسي

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

الباحث

فوزي أمحمد المقطوف أبو خريص

لجنة المناقشة والحكم:

أ.د / محمود محمد حسن (رئيســـاً)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية وعميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة المنصورة.

أ.د / أبو السعود عبدالعزيز موسي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية كلية الحقوق – جامعة المنصورة.

أ.د / اسماعيل محمد على عبدالرحمن (عضـــواً)

أستاذ ورئيس قسم اصول الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بور سعيد.

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

جامعة المنصورة
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

حق المستهلك في العدول عن التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت في الفقه الإسلامي

(دراسة مقارنة)

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق)

إشـــراف

الأستاذ الدكتور

أبو السعود عبدالعزيز موسي

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

الباحث

فوزي أمحمد المقطوف أبو خريص

لجنة المناقشة والحكم:

أ.د / محمود محمد حسن (رئيســـاً)

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية وعميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة المنصورة.

أ.د / أبو السعود عبدالعزيز موسي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية كلية الحقوق – جامعة المنصورة.

أ.د / اسماعيل محمد على عبدالرحمن (عضـــواً)

أستاذ ورئيس قسم اصول الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بور سعيد.

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

T01-00301

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم
بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ
مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ
بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩﴾

صَدَقَ ٱللهُ العليُّ ٱلعظيْم

سورة النساء الآية (٢٩)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ التوبة: ٥٠١

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلالـــه"

إلى من بلَّغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة..إلى نبي الرحمة ونور الهدى للعالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً بعد طول انتظار وستبقي كلماتك نجوما أهتدى بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنىُ الحب والحنان.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحباب

أمي الحبيبة

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على إمام المعلمين محمد ﷺ أحمد الله حمداً كثيراً على ما أسبغ على من نعم ظاهرة وباطنة، وكما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾[1]. وكما قال رسول الله ﷺ: "لا يَشْكُرُ الله من لا يَشْكُرُ النَّاس"[2].

والتزاماً بهذا المنهج الرباني في إسناد الفضل لأهله؛ فإنني أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وجزيل العرفان إلى الأستاذ الفاضل والعالم الجليل معلم الأجيال، وصاحب الفضل معالي سعادة **أ.د/ أبو السعود عبدالعزيز موسي** أستاذ الشريعة الإسلامية، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا البحث؛ لما قدمه لى من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث، إذ لمست في سيادته تواضع العلماء، وحكمة الحكماء، وتعلمت منه السمأحة، والتواضع والصبر، أسال الله أن يجزيه عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء وأن يديم عليه الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر وبالتقدير إلى أساتذتي الكرام الذين تفضلوا بمناقشة هذة الأطروحة :

إلى معالي سعادة **أ.د/ محمود محمد حسن**، أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية وعميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة المنصورة.

وإلى معالي سعادة **أ.د/ إسماعيل محمد على عبدالرحمن**، أستاذ ورئيس قسم اصول الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بور سعيد.

وأخيرا: أتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى القائمين على جامعة المنصورة وعلى رأسهم رئيس الجامعة وعميد كلية الحقوق وجميع العاملين بها.

الباحث

---

(١) سورة النمل، جزء من الآية رقم ١٩.

(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ٤/٢٥٥، رقم ٤٨١١، ١٢ باب في شكر المعروف، قال الألباني: صحيح.

المقدمـــة

وتتضمن:

١ـ أهمية الموضوع

٢ـ أسباب اختياره

٣ـ أهدافه

٤ـ مشكلة البحث

٥ـ منهجه

٦ـ خطته

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، وأشهد أن لا له إلا الله وحده لا شريك له أمر بالكسب الحلال وحرم أكل أموال الناس بالباطل، وأشهد أن سيدنا ونبينا وحبيبنا وشفيعنا محمدا رسول الله ﷺ أصدق من باع واشترى، وأفضل من تاجر فكان مثالا يحتذى به في الأمانة حتى سمي قبل بعثته بالصادق الأمين، اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فإن من أهم ما يتميز به الفقه الإسلامي أنه قائم على قواعد وأصول مبنية على مقاصد منها تنبثق الشرائع، وعنها تصدر الأحكام، وبهذا أصبح الفقه الإسلامي قادراً على مسايرة التطور واستيعاب متغيرات الحياة، فهو فقه محيط بأحكام الحوادث والنوازل على اختلافها.

ومن أبرز هذه المقاصد حفظ مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، ودرء المفاسد عنهم، ويكون ذلك بأن يستفرغ أهل العلم الواسع جهدهم وطاقتهم في فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فما من نازلة ولا واقعة إلا وحكمها في كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله ﷺ.

إن من الحقائق التي لا تخفى على أحد أن الإنسان منذ أن خلقه الله -ﷻ- وهو في تطور مستمر في شتى مجالات الحياة، فمنذ البدء كان الإنسان بدائيا متكيفا مع بيئته التي وجد فيها، ثم صار يتطور شيئا فشيئا مستغلا ما سخره الله -ﷻ- له في الكون حتى وصل الانسان إلى هذا التطور الهائل الذي تعيشه البشرية اليوم في شتى المجالات والذي لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت "التكنولوجيا" هي المسيطرة على حياة الإنسان بكل دقائقها، وكان حتما على الانسان أن يسخر هذه "التكنولوجيا" في قضاء مصالحه وتوفير احتياجاته حتى يتحقق له أكبر قدر من الراحة والسعادة.

وإن من مظاهر التطور في حياة الإنسان المعاصر ظهور شبكة المعلومات الدولية والتي يطلق عليها بالإنجليزية(internt)، وكانت هذه الشبكة في البداية وسيلة من وسائل تبادل المعلومات بين المستخدمين، ولكنها مع التطور المستمر لم تقف عند هذا الحد بل أصبح لها استخدامات متعددة تمس حياة الفرد اليومية، ومن بين تلك الاستخدامات إبرام العقود التجارية بين الأفراد، وبين الأفراد والشركات، وبين الشركات والشركات، وذلك على مستوى العالم كله.

إن العقد الإلكتروني المستحدث تختلف تعريفاته وماهيته في الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية المختلفة، وله خصائصه التي تميزه عن غيره من العقود الأخرى.

وموقف الشريعة الإسلامية من هذا العقد هو موقف الإسلام الثابت من كل جديد، حيث إن الإسلام لا يعارض التطور والتمدن؛ فهو ليس بدين متقوقع ولا منغلق على نفسه، وإنما هو دين

صالح بل مصلح لكل زمان ومكان، ومن هنا فإنه لا يرى غضاضة في إبرام مثل تلك العقود المستحدثة، ولكنه يضع له من الضوابط والآليات التي يضمن من خلالها مصلحة البائع والمشتري على السواء.

وبما أن التعاقد الإلكتروني من العقود المستحدثة فإنه تترتب عليه مشكلات متعددة تتعلق به من حيث التوثيق والتأكد من الموقع الإلكتروني الذي يتم التعاقد من خلاله، وكذلك تحديد هوية المتعاقد وأهليته للتعاقد، وهناك مشكلات أخرى تتعلق بمكان وزمان نشوء العقد، وهذه المشكلات سببها أن مجلس العقد ومحله له طبيعة خاصة وليس كالمجالس المعهودة قديماً، وكذلك عدم رؤية السلعة مباشرة له تأثير كبير في حدوث الكثير من المشكلات، والباحث في ثنايا هذه الدراسة يتعرض لهذه المشكلات، ويحاول وضع الحلول المناسبة لها.

إن العقد الإلكتروني عادة ما يتم بين المستهلك والمهني، ولكل منهما مفهوم خاص به في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وسيتولى البحث بيانه.

ولا يخفي أنّ لكل من المستهلك والبائع حقوقاً وعليهما واجبات في إطار من نصوص الشريعة ونصوص القوانين الوضعية، ومن المؤكد أن الشريعة الإسلامية سبقت القوانين المختلفة في إقرار هذه الحقوق والواجبات، وكان لها قصب السبق في هذا المجال بلا منازع.

إن السلعة التي يتم التعاقد عليها قد يكون بها عيب خفي أو ظاهر، وقد يكون هذا العيب سابقاً على العقد، وقد يكون لاحقا عليه، وقد يلحق العيب السلعة بسبب البائع أو المشتري؛ لذلك دققت الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في هذا الأمر؛ حتى تضمن عدم وجود عيب بالسلعة يحول دون توافقها مع احتياجات المستهلك، أو عدم التدليس في البيع والشراء وهو المنهي عنه شرعا فقد ورد في الحديث أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: "مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ؟"، قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ، فَلَيْسَ مِنِّي"(١)

وإذا ما ثبت وجود عيب بالسلعة لم يتسبب فيه المشتري، ففي هذه الحالة له الخيار في أخذ السلعة أو رَدهّا، وعلى البائع إذا كان عالما بعيب السلعة أن يخبر به المشتري وإلا عد مخالفا لأوامر الشريعة الإسلامية، ومُعَرضّاً نفسه لمساءلة القانون.

ومن المسلم به أن الرضا هو أساس البيع والشراء، فإذا توفر الرضا في أي بيع كان صحيحا، وإلا عد باطلا وفاسدا وأكلاً لأموال الناس بالباطل.

ويعد حق العدول في عقود التجارة الإلكترونية مقررا لمصلحة المستهلك دون غيره بسبب طبيعة هذا العقد؛ هذا نظرا لتميز التجارة الإلكترونية بمناخ المبالغة والدعاية والسرعة عند عرض

---

(١) مسلم، ٩٩/١، رقم ١٠٣، ١ كتاب الإيمان، ٤٣ باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة	١
الباب الأول: المستهلك الإلكتروني عبر الإنترنت في مواجهة المهني وفيه فصلان:	٩
الفصل الأول: المستهلك والتعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت وفيه مبحثين:	١٣
المبحث الأول: مفهوم المستهلك والمهني في الفقه الإسلامي والقانون وفيه ثلاثة مطالب:	١٤
المطلب الأول: مفهوم المستهلك والمهني في الفقه الإسلامي وفيه فرعان:	١٤
الفرع الأول: مفهوم المستهلك في الفقه الإسلامي	١٥
الفرع الثاني: مفهوم المهني في الفقه الإسلامي	٢١
المطلب الثاني: مفهوم المستهلك والمهني في القانون وفيه فرعان:	٢٤
الفرع الأول: مفهوم المستهلك في القانون	٢٤
الفرع الثاني: مفهوم المهني في القانون	٣٥
المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني فيما يتعلق بمفهوم المستهلك والمهني	٤٠
المبحث الثاني: التعاقد الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت وفيه ثلاثة مطالب:	٤١
المطلب الأول: التعريف بالشبكة العالمية (الإنترنت) وفيه ثلاثة أفرع:	٤١
الفرع الأول: تعريف شبكة المعلومات الدولية وبيان تاريخ نشأتها	٤١
الفرع الثاني: خدمات شبكة المعلومات الدولية وآلية عملها	٤٤
الفرع الثالث: مفهوم وسائل الاتصال الحديثة	٤٧
المطلب الثاني: مفهوم العقد الإلكتروني في الفقه الإسلامي والقانون وفيه ثلاثة أفرع:	٦٠
الفرع الأول: مفهوم العقد الإلكتروني في الفقه الإسلامي	٦٠
الفرع الثاني: مفهوم العقد الإلكتروني في القانون	٧٩
الفرع الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بمفهوم العقد الإلكتروني	١٠١
المطلب الثالث: المشكلات العملية التي يثيرها التعاقد عبر الإنترنت	١٠٢
الفصل الثاني: حقوق المستهلك في مواجهة التزامات المهني وفيه مبحثان:	١١٧
المبحث الأول: حقوق المستهلك المتعاقد عبر الإنترنت قبل التعاقد وفيه ثلاثة مطالب:	١١٨
المطلب الأول: حق المستهلك في الإعلام الإلكتروني في الفقه الإسلامي والقانون وفيه فرعان:	١١٨

الفرع الأول: المقصود بالإعلام الإلكتروني في الفقه الإسلامي	١١٩
الفرع الثاني: المقصود بالإعلام الإلكتروني في القانون	١٣٥
المطلب الثاني: حماية المستهلك من عيوب الرضا في الفقه الإسلامي والقانون وفيه فرعان:	١٦٣
الفرع الأول: حماية المستهلك من عيوب الرضا في الفقه الإسلامي	١٦٣
الفرع الثاني: حماية المستهلك من عيوب الرضا في القانون	١٦٧
المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بالالتزام بالإعلام وعيوب الرضا وفيه فرعان:	١٧٠
الفرع الأول: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بالالتزام بالإعلام	١٧٠
الفرع الثاني: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بعيوب الرضا	١٧٢
المبحث الثاني: حقوق المستهلك المتعاقد عبر الإنترنت بعد إبرام العقد وفيه ثلاثة مطالب:	١٧٤
المطلب الأول: حق المستهلك في مواجهة الشروط التعسفية في الفقه الإسلامي والقانون وفيه فرعان:	١٧٤
الفرع الأول: مواجهة الشروط التعسفية في الفقه الإسلامي	١٧٤
الفرع الثاني: مواجهة الشروط التعسفية في القانون	١٧٩
المطلب الثاني: حق المستهلك في ضمان العيوب الخفية في الفقه الإسلامي والقانون وفيه فرعان:	١٩٢
الفرع الأول: خيار العيب في الفقه الإسلامي	١٩٢
الفرع الثاني: ضمان العيب الخفي في القانون	١٩٩
المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بالشروط التعسفية والعيوب الخفية وفيه فرعان:	٢٠٣
الفرع الأول: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بالشروط التعسفية	٢٠٣
الفرع الثاني: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بالعيوب الخفية	٢٠٤
الباب الثاني: ممارسة حق العدول عن العقد المبرم عبر الإنترنت وآثاره وفيه فصلان:	٢٠٩
الفصل الأول: حق العدول عن التعاقد عبر الإنترنت وفيه مبحثان:	٢١٣
المبحث الأول: حق المستهلك في العدول عن العقد في الفقه الإسلامي والقانون وفيه ثلاثة مطالب:	٢١٥
المطلب الأول: خيار الرجوع عن العقد في الفقه الإسلامي وفيه فرعان:	٢١٦

الفرع الأول: خيار الرجوع وخصائصه	٢١٦
الفرع الثاني: تمييز خيار الرجوع في التعاقد عن غيره	٢٢٩
المطلب الثاني: حق المستهلك في العدول عن العقد الإلكتروني في القانون وفيه فرعان:	٢٣٢
الفرع الأول: تعريف الحق العدول عن العقد المبرم إلكترونيا وخصائصه	٢٣٣
الفرع الثاني: مبررات حق العدول وتمييزه عن غيره	٢٦٠
المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي فيما يتعلق بخيار الرجوع وفيه فرعان	٢٧٠
الفرع الأول: الموازنة من حيث التعريف والخصائص	٢٧٠
الفرع الثاني: الموازنة من حيث تمييز خيار الرجوع عن غيره	٢٧٢
المبحث الثاني: أساس حق العدول شروطه وإجراءاته في الفقه الإسلامي والقانون وفيه ثلاثة مطالب:	٢٧٣
المطلب الأول: الأساس الفقهي والقانوني لحق العدول عن التعاقد وفيه فرعان:	٢٧٣
الفرع الأول: الأساس الفقهي لحق العدول	٢٧٣
الفرع الثاني: الأساس القانوني لحق العدول	٢٨٨
المطلب الثاني: شروط حق العدول في الفقه الإسلامي والقانون وفيه فرعان:	٢٩٢
الفرع الأول: شروط حق العدول في الفقه الإسلامي	٢٩٣
الفرع الثاني: شروط حق العدول في القانون	٢٩٤
المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في أساس حق العدول وشروطه وفيه فرعان:	٣٠٠
الفرع الأول: الموازنة من حيث أساس حق العدول	٣٠٠
الفرع الثاني: الموازنة من حيث شروط حق العدول	٣٠٠
الفصل الثاني: ضوابط حق العدول عن التعاقد الإلكتروني وآثاره	٣٠٣
المبحث الأول: الضوابط الفقهية والقانونية لممارسة حق العدول	٣٠٤
المطلب الأول: الضوابط الفقهية لممارسة حق العدول	٣٠٤
الفرع الأول: نطاق تطبيق خيار الرجوع عن التعاقد	٣٠٦
الفرع الثاني: مهلة ممارسة خيار الرجوع	٣١٢
المطلب الثاني: الضوابط القانونية لممارسة حق العدول	٣١٨
الفرع الأول: نطاق تطبيق حق العدول	٣١٨
الفرع الثاني: مهلة ممارسة حق العدول وسريانه	٣٣٠

المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بضوابط حق العدول عن التعاقد	٣٤٩
المبحث الثاني: آثار مباشرة حق العدول عن العقد وكيفية انقضائه في الفقه الإسلامي والقانون	٣٥٠
المطلب الأول: الآثار المترتبة على ممارسة المستهلك لخيار العدول وكيفية انقضائه في الفقه الإسلامي	٣٥٠
الفرع الأول: آثار خيار الرجوع في التعاقد	٣٥٠
الفرع الثاني: انقضاء خيار الرجوع في التعاقد	٣٥٥
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على ممارسة المستهلك حق العدول وكيفية انقضائه في القانون	٣٥٨
الفرع الأول: آثار مباشرة حق العدول عن عقد الاستهلاك	٣٥٩
الفرع الثاني: انقضاء حق العدول عن التعاقد	٣٧٦
المطلب الثالث: الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فيما يتعلق بآثار العدول عن التعاقد	٣٧٩
الخاتمة	٣٨١

Abstract

This thesis entitled "The right of the consumer to opt out of electronic contracting via Internet in Islamic Jurisprudence: A Comparative Study" has been dealt with into two main parts preceded by an introductory chapter and ended with a conclusion with main results and recommendations.

Part One of this thesis entitled "The Electronic Consumer via the--Internet meets the Professional" has been examined through two chapters with two sections of each. Chapter one was on the consumer and online contracting by the internet which was discussed through two sections. While section one was on electronic contracting via the internet, section two devoted to the concepts of the consumer and the professional. Chapter two of the same part considers the rights of the consumer that meets the obligations of the professional through two sections. While first section dealt with the rights of the consumer before the contract, the second one dealt with the same rights after the contract.

Part Two on the practice of the right to opt out of the contract done through the Internet and its effects was discussed into two chapters. Chapter one which dealt with case of abandonment of the contract online discussed the matter as a right of the consumer in from two aspects. While section one of this chapter discussed the matter as a right according to the Islamic jurisprudence and law, section two examined the basis of the right of repentance, its conditions and procedures. Chapter two of the same part was on the regulations of the right to opt out the electronic contracting and its effects have been dealt with through two sections. While the section one was on the legal and juristic criteria for practicing the right of opting out the electronic contracting, section two was on the effects of such practice and the expiry of the contract.

This thesis ends with certain results and some recommendations stated at its end.